

المسرح يعيد الأمل للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في جزيرة الأحلام التونسية

● جربة (تونس) - ما كان خُلماً أصبح حقيقة بالنسبة إلى الطُفل ياسين (13 سنة) الحامل إعاقه ذهنيّة منعتة من الجلوس على مقاعد الدراسة، لكنّها لم تمنعه من أن يكون بطلا لمسرحية "هياّ نعبر جسراً".

المسرحيّة عرضت في إطار مختبر "إرادة" لإدماج الأطفال من ذوي الحاجات الخاصة مع زملائهم الأصغاء في عمل مسرحي واحد، في جزيرة جربة التابعة لمحافظة مدين جنوب شرقي تونس.

يقف ياسين مع زملائه الأطفال الممثلين لتحية الجمهور. يبدو الأمر غريباً بعض الشيء، لكنه ممتع في الوقت ذاته، خصوصاً كونهم وجدوا في السابق صعوبة في الاندماج داخل المجتمع. غير أنهم اكتسبوا اليوم الثقة الكافية لأداء عرض مسرحي استغرق 55 دقيقة أمام نحو 250 مشاهداً.

ويشرف على مختبر "إرادة" للإدماج الأكاديمي زهير بن تردايت، بالتعاون مع برنامج "بصمات" لمسرح الأوبرا و"دار الثقافة فريد غازي" في حومة السوق بجربة و"الجمعية العامة للناشرين عن الحركة العضوية" (مستقلة) ومجمع تربوي خاص في الجزيرة.

والمختبر عبارة عن ورشة عمل مسرحي تجمع أطفالاً أصغاء وآخرين من ذوي الحاجات الخاصة بإشراف مسرحيين ومتخصصين في علم الاجتماع وعلم النفس.

يهدف القائمون على المشروع إلى إثبات قدرة المسرح على علاج بعض الأمراض، كالتوحد، من خلال إدماج الأطفال أصحاب الإعاقة في المجتمع؛ فالوقوف على خشية المسرح لتقديم عرض فني أمام المئات من المشاهدين أمر يصعب على جميع الأشخاص، ويُعد تحدياً صعباً لأصحاب الإعاقات، لكنهم نجحوا في ذلك.

وإثناء مشاهدة العرض لن تستطيع التمييز بين الأطفال الأصغاء ونظرائهم الذين يحملون إعاقه خاصة؛ فالجميع تغلبوا على الصعوبات التي تواجههم وعلى هواجسهم، وتمكنوا أخيراً من إخراج مواهبهم.

ويوضح بن تردايت أن مختبر "إرادة" يتمحور حول فكرة إدماج 7 أطفال يحملون إعاقات مختلفة (إعاقة ذهنية أو عضوية أو مرض التوحد) مع 6 أطفال آخرين أصحاء في عمل مسرحي واحد. ويقول "اشتغلنا مع هؤلاء الأطفال طوال 7 أشهر، واستطعنا أن نحرف قدراتهم وهواجسهم، واكتشفنا مواهبهم، ومنها كتبنا النص الذي كان نتاجاً منهم ولم ننطلق من نص جاهز".

ويرى أن "المسرحية تعبير عن هواجس الأطفال وتحمل رسالة مفادها أنهم موجودون مثل غيرهم ولا ينقصهم أي شيء، ولديهم مواهب على الرغم من الإعاقات التي يحملونها".

وتتمحور المسرحية حول بعض هواجس الصغارا، وقد تم تجسيدها في شكل عرائس كبيرة، مثل "بوشكارة" (شخصية خياليّة ضخمة تضع كيساً على رأسها) و"العجوز" (شخصية خياليّة لعجوز في شكل مخيف)، ليتمكن الصغار من التغلب على هذه الشخصيات ويعبروا الجسر الموجود وسط خشبة المسرح نحو فضاء آخر.

وخلال المسرحية يبرز مسلم (يبلغ من العمر 12 عاماً، ويعاني من إعاقة في مستوى السمع والنطق) ليرسم لوحة فنية أمام الجمهور خلال بض دقائق.

أما ميار التي تعاني من إعاقة ذهنيّة فردّت أغنيات عدة، متحديّة بذلك أي

هاجس قد يمنعها من ممارسة هوايتها، بينما نجد مالك الذي يعاني من إعاقة في مستوى الأيدي والأرجل قد تحرّر من إعاقته فأدى أكثر من 4 رقصات يصعب أداؤها على الأصغاء، وأمتع من خلالها الجمهور الحاضر وسط القاعة فاستحق بذلك التصفيق الحار.

بدورها تقول ريم بن قيراط (50 سنة، ربة بيت) أم مالك "فرحت كثيراً عندما رأيت ابني على المسرح، وأرجو أن يتواصل هذا النشاط مستقبلاً".

وتشير إلى أن ابنها الذي يبلغ من العمر 13 سنة "لم يستطع دخول المدرسة حتى الآن. وكان في السابق يشعر بقلق كبير عند بقائه في البيت، ولكن تحسّن الأمر كثيراً بعدما أصبح يشارك في المسرح إعداداً وتمثيلاً".



المسرحية تعبير عن هواجس الأطفال وتحمل رسالة مفادها أنهم موجودون مثل غيرهم ولا ينقصهم أي شيء

وترد "أصبح ممالك الآن أصدقاء جدد، ويمكن للمسرح أن يفتح المجال أمامه لتجارب أخرى".

بالنسبة إلى الأطفال يشكّل العمل فرصة لتكوين صداقات جديدة، فمثلاً يجد الطفل صاحب الإعاقة فضاء جديداً للاندماج فيه يجد الطفل الآخر فرصة لتعلّم بعض القيم والمبادئ من خلال التعرف عن قرب على فئة جيدة في المجتمع.

تقول جيهان الفرجاني، والدة الطفلة لجين (10 سنوات)، "كانت ابنتي مفرمة بالمسرح، وعندما اتصلوا بي وعرضوا عليها المشاركة فرحت كثيراً. نحن أيضاً كأولياء تعيننا كثيراً، لكن النتيجة كانت جيدة جداً".

وتضيف "ابنتي لم تكن تعرف في السابق معنى أصحاب الإعاقة، فإدراكها لهذه الفئة كان يقتصر على مجرد مشهد في التلفزيون لشخص يجلس على كرسي متحرك، ولكن لاحظنا أنها أصبحت تعرفهم أكثر".

وعلى الرغم من التخوف الكبير من وقوع الأطفال الممثلين في أخطاء خلال العرض الأول للمسرحية تمكن هؤلاء من تقديم مستوى جيد، خصوصاً مع مشاركة المدرب المتخصص خبيب الشاهد والممثلة المحترفة ضحى الشاهد إلى جانبهم خلال العرض المسرحي.

ويوضح بن تردايت أن المدرسين الذين يعملون مع الأطفال متخصصون في المجال الاجتماعي والنفسي، فضلاً عن كونهم فنانين ممثلين.

ويتطلع القائمون على هذا العمل الفني إلى مواصلة التجربة مستقبلاً في بقية المدن التونسية، لاسيما إثر نجاحهم الكبير في إدماج الأطفال أصحاب الإعاقة وتقديم مواهبهم للمجتمع.



المسرح حبل نجا وجسر إلى الطفولة

الإنترنت تصل إلى مفترق طرق خطير

أوروبا تدعو إلى تنظيم الإنترنت وسط وضع معقد من الجدل



داخل الشبكة أنت لست حراً

لم تتردد في طرحه للنقاش، والاستعانة بخبراء الاتصال والفلاسفة والمفكرين وعلماء الاجتماع وأساتذة الحقوق، لمعرفة آرائهم.

من الصعب تحديد تصور واضح لمفهوم الفضاء العام الرقمي سواء في وضعه الراهن أم في وضعه المنشود

من ذلك مثلاً مجلة "إسبري" (فكر) الفرنسية التي خصصت في عددها الأخير ملفاً حول الإنترنت ودورها في الفضاء العام بمساهمة الوكالة الوطنية للبحث "إيغالبيكس" ومخبر تأسيس الحداثة "لابيكس كومود" في جامعة ليون، في إطار مشروع "استثمارات مستقبلية"، للتفكير في غايات ووسائل تنظيم الإنترنت ومعرفة أي شكل من التواصل الرقمي تستتوجهه السياسة الديمقراطية.

ومن بين الأسئلة المطروحة مثلاً: كيف السبيل لجعل النقاش في الشبكة يأخذ شكل تبادل مفتوح ومتساو كشرط لممارسة العقلانية النقدية، على المستوى الفردي أو الجماعي؛ ما هي الحدود التي يمكن فرضها على خطاب مستخدمي الشبكة للحفاظ على سلامة الجدل، دون الإساءة إلى حريتهم في التعبير؛ ما هي سلطات تعديل الخطاب التي يمكن أن تترك للفاعلين الخاص، ولاسيما المنصات، وكيف يمكن تأطيرها؛ ما هي التبعات السياسية لتعديل يفرضه الحكام بقوة القانون، أي مروراً بالسلطة التشريعية؛ وما هو المعنى المخصوص الذي تتخذه الشروط الديمقراطية للمساواة بين المشاركين وإشهار التبادل وحرية التعبير إذا جرت حرب الآراء على الشبكة؟

ذلك أن تنظيم الإنترنت لا يمكن أن يتم بمعزل عن إعادة تأؤل المقننات المرتبطة بالجدل العام، إذ لا يمكن لذلك الجدل أن يأخذ نفس الشكل داخل الشبكة وخارجها، ولا يكفي أن ننقل أصناف التحليل وأطر التعديل التي صيغت لأشكال أخرى من التواصل إلى التكنولوجيات الرقمية. بل إن الوجه الجديد للفضاء العام يفرض إعادة النظر في الظروف الاجتماعية والمعطيات القانونية التي يمكن أن تحافظ عليه.

اقتصادياً وجيوستاسياً بالغ الأهمية على المستوى العالمي. ولكن واجهت روسيا والصين القوة الصناعية الأميركية ونموذج رأسمال المراقبة الذي تتوخاه شركات غافام (غوغل، أمازون، فيسبوك، أبل، مايكروسوفت) عن طريق شبكة إنترنت مغلقة جعلت لمراقبة مواطنيها، فإنهما لم تترددا في القيام بعملیات تأثير واسعة، بهدف السيطرة على فضاءات الجدل على الشبكة، التي تستضيفها المنصات الكبرى، وجعلها في خدمة مصالحهما الدبلوماسية فضلاً عن دورها في تشويه سمعة الخصوم والطعن في سياساتهم.

أما الاتحاد الأوروبي فهو لا يزال يبحث عن طريق ثالثة، دون أن يملك تماماً وسائل تحقيق مراميه؛ لأن المشاريع التي يسعى إليها أعضاؤه، مثل قانون مكافحة

التلاعب بالمعلومات في فرنسا وقانون الشبكة الرقمية NetZDG في ألمانيا وقانون الخدمات الرقمية الذي أقره الاتحاد الأوروبي بصفة شاملة، قد تشكل خطراً -حسب منظمات المجتمع المدني- على الديمقراطيات الغربية نفسها، كونها قد تحدّ من حرية التعبير على الشبكة التي تكفلها قوانينه دون أن تضمن جدلاً يسوده الانفتاح والمساواة. لاسيما أن من الصعب تحديد تصور واضح لمفهوم الفضاء العام الرقمي، سواء في وضعه الراهن أم في وضعه المنشود، ذلك الذي تتمثله أطر التعديل الجديدة، ولو أنه مصوغ بصفة رجعية، أي لمواجهة المشكلات الراهنة أولاً، كنشر خطاب الكراهية والعنصرية والدعوة إلى العنف، فضلاً عن الأخبار الزائفة.

تنظيم الإنترنت

ولما كان الموضوع لا يخص الحكومات وحدها، بل يهم المجتمعات في راهنها ومستقبلها، لكونه قد يشكل خطراً على الديمقراطية، فإن وسائل الإعلام والمنتديات والمجلات الفكرية

نواصل، في فضائنا العربي، استهلاك الإنترنت كما نستهلك مختلف البضائع المستوردة من الغرب، نستفيد مما توفره من مزايا، ولكننا نخض الطرف في الغالب عن جوانبها الخطرة، التي ينهض الغرب نفسه للتحذير منها، والنظر في سبل فرض قوانين خاصة تنظمها، بعد أن صارت بأيدي شركات عملاقة لا غاية لها سوى الربح والسيطرة على الأسواق العالمية، وحتى على العالم، توجهه وفق أهوائها.

ولكنها صارت اليوم تتهم بكونها أداة لخدمة مصالح الأقوياء، ووسيلة لبروباغندا السلط العامة والخاصة، بل إن بعض المحللين يرون في تعدد المشاكل التي أوجدتها نذيراً بقتل الديمقراطية.

والنقد الذي يوجّه إليها اليوم لا يخص الشبكة في حد ذاتها، كونها لا تزال محافظة على مبادئها المؤسسة من حيث الحياد واللامركزية، وإنما يخص تنظيم المنتديات التي تستقبل النقاعات على الشبكة وتوجهها. غير أن ذلك التنظيم الذي يشهد تطوراً مستمراً منذ ابتكار الإنترنت لم

يعد طبيعياً ولا ضرورياً في نظر أهل الاختصاص، لأن شكله الحالي صارت تملّيه منصات المواقع الاجتماعية الكبرى، التي تستحوذ على جانب هام جداً من مجمل الاستخدامات.

ولما كانت تلك المنصات على ملك شركات عابرة للقارات يقوم نموذجاها الاقتصادي على المركزية والاتجار بمعطيات المستخدمين، فقد صار لها اليوم نفوذ ضخم، يفوق نفوذ الدول، وسواء اعترفت بذلك أم أنكرت فإنها هي التي تنظم الجدل على الشبكة، بعد أن تخلت الحكومات الديمقراطية عن ذلك الدور.

هذا التخلي وما أنجز عنه هما اليوم محل انتقاد شديد، حتى أن الإنترنت باتت تحتل جدول أعمال الديمقراطيات الأوروبية خصوصاً بعد أن أصبح المجال الرقمي رهاناً



عالم الإنترنت يحرك الأفراد والشعوب كالمدي

أبو بكر العيادي
كاتب تونسي

● ليست الهجرة وصعود الشعوبية والأزمات الاقتصادية والصحية وحدها ما يشغل الأنظمة الغربية، فمن مشاغلها أيضاً الإنترنت خصوصاً بعد أن برزت في الأعوام الأخيرة رهانات عديدة في الفضاء الرقمي، لعل أهمها ترويج الأخبار الزائفة، وحشد جماهير جديدة، وبروز سلطات رقابة وتعديل خاصة، إضافة إلى زعزعة الأطر القانونية التقليدية.

وقد وجدت الدول نفسها مدعوة إلى وضع قواعد جديدة للحفاظ على إمكانية فضاء عام رقمي، وحمايته من الانحرافات التي تشوبه، من عنف التبادل وتغذية الكراهية والعنصرية إلى التلاعب بالأخبار والتشكيك في الحقائق العلمية، إلى جانب فرض رقابة على عمالقة الويب الذين حازوا لأنفسهم سلطة رقابة خاصة فاقت رقابة الدول، وجعلوها في خدمة استراتيجية تحويل تبادل المستخدمين إلى سلعة.

في خدمة الأقوياء

لم تمثل الإنترنت عند أول ظهورها ثورة تكنولوجية فحسب، وإنما أيضاً ثورة ديمقراطية تسمح لجميع الناس على اختلاف أجناسهم وأعراقهم ولغاتهم بممارسة حقهم في التواصل والتعبير، وتوفير لهم فضاء مفتوحاً يتحاورون فيه على قدم المساواة،